

او نفى وجوب مجمع عليه معلوماً كذلك كسجدة من المنس
او عكسه اذ اوجب مجعاً على عدم وجوبه معلوماً كذلك كصلاة
سادسة او نفى من وعيه فجمع على من وعيه معلوم كذلك
كالرواقب وكالعهد كما صرح به الشافعي اما ما لا يعرفه الا
الخاص كاستحقاق بنت الابن للسيد مع بنت الصلح
وكبرية فحاج المعتدة للغير وصا المنيته او منكره تاويل
غير قطع الطلاق كما مر في النكاح او بعد عن العلمين
يخفى عليه ذلك فلا كفر بحجة لانه ليس فيه تكذيب وتوزيع ونكاح
المعتدة لسهولة وجواب يمنع ضرورة اذ المراد بالضرورة
ما يشترط في معرفته اخصاً والعام ونكاح المعتدة ليس
كذلك الا في بعض اقسامه وذلك لا يوم **تبيينه** او من
اذا دقنا او المنيته الى ايمان وعون النبي وعونه فانه لا قطع
عليه بل يظهر لا يتجود والفقيه مع الاستدراج في
اكثره بعض المتأخرين من مشايخنا واهلنا عليه السلام
عند بليل حياة بلن وصل للخرقة كالغزوة وادرك الفرق في الآ
من ذلك كما هو واضح خلاصنا نازع فيه لا يقبل كما صرح به
ايضا وعندهم وهو صريح قوله تعالى فليكن بينكم وبينهم ايمانهم
لما روي بسنا وجماعة على خطا من كذا القليلين باسلام وعون
لانا وانا اعتقيدنا بطلان هذا القول لكنه وانا ورد به احاديث
وياد من اهلنا او لها الخ الذي لا ينفع غير ضروري وان
وضانه مجمع عليه منا على انه لا عورة بخلاف اولئك اذ لم يعلم ان